

**واقع الجريمة المنظمة في منطقة المغرب العربي (الأسباب والأنماط والآثار)
The reality of organized crime in the Maghreb region (causes,
patterns and effects)**

بن بو عبد الله ورده Benbouabdallah Ouarda جامعة باتنة 1 University of Batna 1 ouarda.benbouadallah@univ-batna.dz	بن بو عبد الله نورة* Benbouabdallah Nora جامعة باتنة 1 University of Batna 1 Nora.benbouabdalla@univ-batna.dz
--	---

تاريخ القبول: 2023/06/27

تاريخ الاستلام: 2023/05/08

الملخص:

أسهمت التحولات والتغيرات التي تشهدها منطقة المغرب العربي في تنامي وتطور الجريمة المنظمة وانتشارها ، مما نتج عنها تهديدات ذات طبيعة معقدة ومتشابكة فيما بينها في إطار عبر وطني، أفرزت مضاعفات خطيرة وتحديات أمنية، والخطورة تزداد باعتبارها أحد الظواهر المشجعة والمهياة لنمو أشكال أخرى من الجرائم كالإتجار بالنساء والأطفال وتجارة الأسلحة والمخدرات وتصدير الإرهاب والهجرة غير الشرعية، والتي أدت إلى خلق توترات بالمنطقة، وتطرق في هذه الورقة الى الإطار المفاهيمي لكل من الجريمة المنظمة و فحص أنماطها المختلفة في المنطقة المغربية والظروف السياقية التي تسند استمراريتها، وأثارها خاصة وأنها شكلت ولا تزال تشكل معضلة أمنية خطيرة. وتطرح في نفس الوقت إشكالية السياسة الأمنية في المنطقة المغربية.

الكلمات المفتاحية: الجريمة؛ المنظمة؛ أسبابها؛ أنماطها

Abstract :

The changes that have taken place in the Maghreb region have contributed to the growth and development of organized crime and its spread, leading to complex and interdependent threats in a transnational

* - المؤلف المرسل

context, leading to serious complications and safety, and the danger becomes an encouraging phenomenon for the growth of other forms of crime such as trafficking in women. The arms and drug trade, the export of terrorism and illegal immigration have created tensions in the region. This paper discusses the conceptual framework of organized crime and its different characteristics in the Maghreb and its context. This is a continuation of the security problem in the Maghreb region

Keywords: the crime; the organization; its causes; its patterns

مقدمة :

يعيش علمنا اليوم عدداً من المتغيرات المتواصلة والمترابطة بدناميكية الحياة وفقاً للتعامل والتفاعل بين عولمة لا نستطيع كبح جماحها وتداخلات العوامل بمختلف تأثيراتها الاجتماعية والسياسة والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية، وظهرت العديد من التحديات، والأفكار المستحدثة؛ واستفحلت عدة ظواهر لم تكن معروفة بهذا الشكل من قبل كظاهرة الجريمة المنظمة، فبعد نهاية الحرب الباردة ظهرت أشكالاً جديدة من التهديدات العابرة للحدود خاصة ما تعلق منها بنشاط جماعات الإجرام المنظم التي قوضت السلم والأمن الدوليين، وذلك في ظلّ تطوّر غير مسبوق وظهور شبكات إجرامية غاية التعقيد، على إثر تحالفها مع الجماعات الإرهابية لخدمة مصالحها وتحقيق أهدافها، فهي بذلك تعتبر من التحدّيات عبر الوطنية متجاوزة حدود الرقعة الجغرافية مهددة لدول الجوار، حيث صارت تسبب قلقاً هائلاً للعالم بصفة عامة وللدول المغاربية بصفة خاصة.

فالجريمة المنظمة لا ينحصر وقعها فقط على المجتمعات المتقدمة النمو، والتي تعتبر أنظمتها الاقتصادية مصدر ظهور المنظمات الإجرامية الموجهة للربح، بل إن أنشطة الجريمة المنظمة تعتبر على العكس هدامة وبشكل أكبر بكثير في البلدان النامية التي هي غالباً شديدة التأثر لعمليات المنظمات الإجرامية والتي تغلغت وبعثت في أجهزة الإدارة العامة والهيكل السياسية في عدد من البلدان النامية كالدول المغاربية.

فقد شهدت منطقة المغرب العربي في السنوات الأخيرة تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة بكافة أشكالها من تهريب للأسلحة والسجائر والاتجار بالبشر كما تعرف تنامي تجارة المخدرات، وتحولها إل منطقة عبور للمخدرات الصلبة مثل الهيروين والكراك والكوكايين.

في هذه الورقة سنسلط الضوء على هذه الظاهرة التي تثير قلق المجتمعات ومنها المغاربية من خلال تحديد الإطار العام لها، حيث سنتناول مفهومها على اعتبار أن ذلك الفهم هو المدخل الطبيعي للتوصل إلى مواجهة هذه الظاهرة والتصدي لها بالفاعلية المطلوبة، وتحليل أسبابها في منطقة المغرب العربي خاصة وأنها ظاهرة مركبة مختلطة فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لذا تعددت أسباب نشوئها، وبيان أنماطها وآثارها وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كي تكون الصورة واضحة إلى حد ما.

1- الجريمة المنظمة مقارنة مفاهيمية:

نشأت الجريمة المنظمة مع نشأة المافيا الإيطالية الصقلية في أواخر القرن الثالث عشر وهي تعتبر أم المنظمات الإجرامية، وذلك خلال فترة احتلال الفرنسيين لأراضي الجزيرة الإيطالية عام

1282م، لكن تزايد الاهتمام بالجريمة المنظمة منذ النصف الثاني من الثمانيات نظرا لآثارها السلبية على جميع الأصعدة، وهو ما يدفع للبحث في مفهوم هذه الظاهرة، من خلال البحث في خصائصها، وأسبابها وإن كانت هذه الأخيرة متشابهة في معظم المجتمعات إلا أنه يمكن ملاحظة خصوصية في تفسير الظاهرة من شعب لآخر نتيجة اختلاف الثقافات وقيم المجتمع وهو ما يبرز الاختلاف في تحديد تعريف الجريمة المنظمة .

1-1- تعريف الجريمة المنظمة

على الرغم من الخطورة البالغة للجريمة المنظمة وتعدد الأبحاث التي تناولت هذه الظاهرة، إلا أنه لم يتم التوصل إلى تعريف جامع ومتفق عليه لهذه الجريمة حتى الآن وذلك لاختلاف وجهات النظر في تشخيص الظاهرة.

وكتعريف عام للجريمة هي سلوك أنساني ، ولتجسيد هذا السلوك ينبغي أن يكون هناك إرادة وسلوك إنساني (فعل) سلبي أو إيجابي أي عمل أو امتناع عن فعل ، وأن تتجه الإرادة للقيام بعمل جرمه القانون ، أو الامتناع عن القيام بعمل أمر به القانون مع توفر الإرادة بهذا الامتناع ، أي أن يتزامن هذا الفعل أو الامتناع عن الفعل بوجود نص قانوني جرم هذا الفعل ، وان تكون الأسباب كافية لأحداث النتيجة الجرمية لهذا الفعل أو الامتناع عن القيام به، ومن هنا تكون الجريمة هي فعال انساني بارتكاب عمل مخالف للقانون، وأن تكون النتيجة كافية لأحداث أثر لهذا الفعل.

ويتعين التفرقة بين المنظمات الإجرامية المحلية والمنظمات الإجرامية عبر الوطنية حيث يمتد نشاط الأولى داخل إقليم دولة واحدة بينما يتعدى نشاط الفئة الثانية تلك الحدود وتبعا لهذه التفرقة يمكن القول أنه لا يعتبر جريمة منظمة عبر الوطنية إذا ارتكب الجرم داخل دولة واحدة وإذا كان أعضاء الجماعة الإجرامية من مواطني تلك الدولة أو هيئات تابعة لها وإذا كانت الآثار الناجمة عن الجرم محصورة في تلك الدولة .وكلمة جريمة أصلها من جرم بمعنى كسب وقطع وكانت هذه الكلمة مستعملة منذ القديم للدلالة على كسب المكروه غير المستحسن. فالجرائم المنظمة هي بطبيعتها تلك الجرائم التي تصيب بالضرر الكبير أكثر من دولة نتيجة لتجاوز حدوده.¹ لذا عرفت بأنها " جريمة متنوعة ومعقدة من الأنشطة الإجرامية والعمليات السريعة ، واسعة النطاق المتعلقة بالعديد من السلع والخدمات غير المشروعة ، تهيمن عليها عصابات بالغة القوة والتنظيم، تضم آلاف المجرمين من مختلف الجنسيات وتتم بقدر كبير من الاحتراف والاستمرارية، تستهدف تحقيق الربح المالي، واكتساب القوة والنفوذ باستخدام أساليب عديدة ومختلفة".²

كما عرفها الفقيه "Nicolas QUELOZ" بأنها:

« La criminalité organisée constitue un phénomène différent, plus vaste et potentiellement bien plus dangereux que celui de la criminalité économique même si des liens étroits peuvent les lier dans leur quête profits. La criminalité organisée est le fait de véritables cartels du crime, caractérisés par une dynamique conflictuelle, dont les activités criminelles-y compris la violence représentent le moyen essentiel de survie ».³

ويعد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي انعقد في جنيف عام 1975 م أول مؤتمر دولي يعالج موضوع الجريمة المنظمة وقد عرفها بأنها " الجريمة التي تتضمن نشاطا إجراميا معقدا يرتكب على نطاق واسع ، وتنفذه مجموعات من الأشخاص على درجة كبيرة من التنظيم بهدف تحقيق ثراء للمشاركين في هذا النشاط على حساب المجتمع وأفراده، وهي غالبا ما ترتكب أفعالا مخالفة للقانون منها جرائم ضد الأشخاص والأموال ، وترتبط في معظم الأحيان بالفساد السياسي"، كما ورد تعريف الجريمة المنظمة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (باليرومو) إيطاليا لسنة 2000 م في المادة الثامنة الفقرة 2 بأنها: " يقصد بتعبير جماعة إجرامية منظمة جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلفة من ثلاث أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن، وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى" كما عرفت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في عام 2003 م بأنها "جماعة ذات هيكل تنظيمي ، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر ، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية ، من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر ، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى".

مما سبق يمكننا تعريف الجريمة المنظمة على أنها الاتفاق مع شخص آخر أو أكثر على ارتكاب جريمة خطيرة، لغرض له صلة مباشرة أو غير مباشرة بالحصول على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى.

وبقصد بالجريمة المنظمة عبر الحدود هي التي يقوم بها مجموعة من الأفراد الذين يرتبطون بينان منتظم، وتكون دوافعها الجشع وتتوسل العنف والرشوة للحصول على المال والنفع المادي وبأية طريقة غير مشروعة أخرى،⁴ فشبكات الجريمة المنظمة تمتلك قواعد داخلية وأطر

عمل منتظمة، مع تحديد ما تنوي الحصول عليه، وتعد الاتفاقيات والصفقات مع شبكات أخرى ومع العديد من الأنظمة الفاسدة في الدول.

وتعد الجريمة المنظمة دولية حسب تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لها إذا ما توفرت فيها الشروط الآتية:

- أ- أن يكون الفعل الجرمي قد وقع في أكثر من دولة.
- ب- أو قد يكون الفعل الجرمي قد وقع في دولة معينة ولكن التخطيط لهذا الفعل ينظم ويحضر له في دولة أخرى.
- ج- عندما يكون الفعل الجرمي قد وقع في دولة معينة لكن الفاعل أو الفاعلين مرتبطون بمنظمة إجرامية تعمل في أكثر من دولة.
- د- أو عندما يكون الفعل الجرمي قد وقع في دولة معينة لكن له آثار كبيرة في دولة أخرى.

2-1- خصائص الجريمة المنظمة:

من خلال التعريفات السابقة يمكن استخلاص أبرز ما تتميز به الجريمة المنظمة عن الجرائم العادية من خصائص، وهي:

أ - التخطيط والتنظيم: يعتبر العامل الأهم في الجريمة المنظمة، فهو يكفل لها النجاح والاستمرار.

ب - الاحترافية: وهو شرطاً من شروط الجريمة المنظمة، ويتطلب أفراداً مؤهلين وذوي خبرة عالية.

ج - الكسب غير المشروع: لأن الهدف منها هو الكسب المالي السريع في وقتٍ قصير.

د - التعقيد: ويعتبر شرطاً من شروط التنظيم، فالأمر البسيط لا يحتاج إلى تنظيم، وهو سرعان ما ينكشف أمره بوضوح أسبابه.

هـ - الابتزاز والاستغلال: فالإجرام المنظم ذكياً في اختيار الأشخاص الذين يتم التعامل معهم، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وله القدرة على شراء ضحايا الأشخاص أو تخويفهم والضغط عليهم.

و - القدرة على الإفلات من العقوبة: حيث يعجز القضاء - في الغالب - أن يثبت الجريمة المنظمة في كثيرٍ من الأحيان لعدم توفر الأدلة: بسبب تواطؤ بعض المسؤولين معهم، فالأشخاص الذين يقومون بالجريمة أصحاب خبرة، يعتمدون على التخطيط والتنظيم، ويمارسون الإجرام دون خشية من عقوبة.

ز- السعي إلى الكسب المادي السريع، وبأي وسيلة.

ح - التأثير السلبي في المجتمع ومسيرة التنمية: إذ تؤدي نتائجها إلى تعطيل التنمية، والفساد في الدولة.

ط - التركيز في التحالفات الاستراتيجية: أي أن تعقد تحالفات مع المنظمات الإجرامية المحلية وعبر الدول، وهذا لتفادي التنافر والتصادم بين هذه المنظمات الإجرامية.

ي - الطابع الدولي: تتصف أنشطة الجريمة عبر الدول بأنها لا تقتصر على إقليم الدولة الواحدة فحسب، بل تتعداه إلى أقاليم الدول الأخرى.⁵

3-1- تهدف عصابات الجريمة المنظمة من خلال عملها الإجرامي إلى تحقيق:

أ) الربح: يُعدّ الدافع والمحرك الأساسي لأعضاء الجريمة المنظمة، وهو ما يميزها عن غيرها من التنظيمات الإجرامية، ويجعلها تمارس نشاطاتها المشروعة وغير المشروعة، والتي تدرّ الأرباح الطائلة، كتجارة المخدرات والسلاح والاتجار بالبشر.

ب) الدخول في تحالفات استراتيجية: فبسبب زيادة الأعمال الإجرامية التي تمارسها المنظمات الإجرامية في مناطق متعددة من العالم؛ كان لا بد لهذه التنظيمات أن تدخل في تحالفات استراتيجية، وذلك من خلال إبرام اتفاقيات فيما بينها؛ حتى تحمي كلّ منظمة نشاطها الذي تمارسه في الدول الخاضعة لنفوذ تنظيم إجرامي آخر، أو لتنظيم عمليات التسويق لما تنتجه من مواد مشروعة وغير مشروعة، وكان لهذه التحالفات الاستراتيجية الأثر في تعزيز قدرتها على المواجهات الأمنية، والقضاء على العنف الذي كان دائراً بينها، بالإضافة إلى الشراكة في اقتسام الأرباح والخسائر.⁶

2- الحركيات المسببة لنمو الجريمة المنظمة في منطقة المغرب العربي:

يمكننا إجمال أسباب الجريمة المنظمة على المستوى المغربي في النقاط التالية، وإن كانت هذه الأسباب منها ما يرتبط بشكل مباشر بعوامل بنيوية في الدول ذاتها، ومنها ما يرتبط بتردي الأوضاع السياسية والاجتماعية، وفي هذا السياق، يمكن تلخيص أهم تلك الأسباب فيما يلي:

- فشل السياسات الحكومية في حل المشاكل الاجتماعية المتمثلة في الفقر والمجاعة والبطالة والأمراض في استفحال الظاهرة، فاستمرار الحكومات في سياسة الاعتماد على القطاع الخاص فقط لتوفير فرص عمل جديدة يؤدي إلى تفاقم كارثة البطالة التي تدفع الشباب إلى الانخراط في الجماعات الإجرامية، إضافة إلى عدم قدرة الحكومات على طرح حلول حقيقية وجذرية لمشكلة البطالة المتفاقمة في الريف والمدينة، ويعد الطلب الاجتماعي على السلع والخدمات غير المشروعة أبرز العوامل المساعدة على نمو ظاهرة الاتجار بالمخدرات.

- ضعف تكوين الشرطة المحلية في دول المغرب العربي، لأنها مجهزة فقط لضبط الأمن العام وليست مؤهلة للقيام بمهام البحث والتحقيق الصعبة.
- انتشار مختلف مظاهر الفساد⁷ والرشوة في دول المغرب العربي، ساهما في تعميق ظاهرة الجريمة المنظمة وذلك من خلال أسلوبين يطلق عليهما الفساد المؤسسي وهو تدعيم الموظفين الفاسدين للوصول إلى المناصب القيادية العليا سواء عن طريق الدعم في الانتخابات او استخدام النفوذ لدى القيادات العليا والأحزاب السياسية في حالة التعيين وإفساد المسؤولين الذين لديهم نفوذ على أعمال تلك المؤسسات كالقائمين على الأجهزة المعنية بتنفيذ القانون وأعضاء السلطة القضائية والتنفيذية ومعاونها" والفساد العملي وهو يتعلق بأنشطة وأهداف محددة بما تضخه من أموال ضخمة كرشاوى للحصول على التراخيص والإعفاء الضريبي أو الجمركي والمقاولات والمعلومات السرية وإخفاء الأدلة الجرمية والتأثير على سير العدالة وللتخلص من الرقابة أو غلق التحقيقات التي تجري بشأنها أو مقابل السكوت عن أنشطتها غير المشروعة ولتصريف أية أعمال من أعمالها⁸.
- ويكاد يجمع الباحثون على انه لولا الفساد لما كانت هناك جريمة منظمة مطلقاً، فالفساد هو البيئة التي تنمو فيها ظاهرة الجريمة المنظمة.
- الحدود المشتركة مع بعض الدول الأفريقية وما تصدره من مشاكل، حيث يعيش الساحل الأفريقي ظواهر خطيرة ، تمثلت في تفشي الجريمة المنظمة والارهاب وأزمات داخلية ناتجة عن مشاكل اثنية ، شكلت ولا تزال تشكل معضلة خطيرة وتطرح في نفس الوقت اشكالية الأمن في هذه المنطقة وتزايد ظاهرة الهجرة مثلاً نحو الجزائر، خاصة مع الطبيعة الصحراوية لمنطقة الساحل الإفريقي فهي عبارة عن أراضٍ يصعب مراقبتها والتحكم فيها.
- بالإضافة إلى بروز سوق للأسلحة الخفيفة، وتطور نشاط المخدرات والارهاب.
- التقدم الهائل في مجال التكنولوجيا، حيث تتلاشى الحدود الجغرافية مع ارتباط المجتمعات بشبكات الحاسوب والأقمار الصناعية والانترنت وشبكات الاتصال العالمية، مما ساعد على انتشار الجريمة المنظمة، ففي عصر المعلومات وبفضل وجود تقنيات عالية التقدم فإن الحدود مستباحة بأقمار التجسس الصناعية والبيث الفضائي⁹، مع عدم توفر قواعد بيانات وطنية يتم تحيينها بشكل منتظم قصد ضمان متابعة دقيقة للنشاطات غير المشروعة وتوفير معلومات موثوقة للأجهزة الأمنية.

3- أنماط الجريمة المنظمة في منطقة المغرب العربي:

عرفت منطقة المغرب العربي في السنوات الأخيرة تنامي مختلف أشكال الجريمة المنظمة من

تجارة بالأعضاء البشرية إلى تهريب الأسلحة، والتجارة بالمخدرات وتصدير الإرهاب وعمليات غسل الأموال، من أهمها:
3-1- الاتجار بالبشر:

تمثل التجارة بالإنسان إحدى نشاطات شبكات الجريمة المنظمة، حيث أن جني الأرباح الطائلة من هذه التجارة وعدم وجود الردع الفعلي في إنزال العقوبات بهؤلاء المتاجرين، قد جذبت تلك الشبكات الإجرامية إلى القيام بهذه الأعمال الفاسدة. حيث يعد الاتجار في الأفراد ثالث أكبر تجارة غير مشروعة في العالم بعد تهريب السلاح والاتجار في المخدرات حيث تحقق أنشطته أرباحًا طائلة تقدر بالمليارات، وأحد أشكال الجريمة المنظمة عابرة الحدود التي اتسع نطاقها بشكل ملحوظ خلال الحقبة الأخيرة حيث يتم من خلالها نقل ملايين من البشر عبر الحدود الدولية سنويًا ليتم الاتجار بهم، ولا توجد أي منطقة جغرافية في العالم بمنأى عن هذه الجريمة التي ينظر إليها على أنها مظهر حديث من مظاهر العبودية التي جرمتها العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

وعلى الرغم من عدم توافر إحصاءات دقيقة حول حجم هذه التجارة المجرمة دوليًا في ضوء طبيعة الجريمة ذاتها، إلا أن التقرير المنوه عنه أعلاه لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة الصادر عام 2006 بعنوان "الاتجار غير المشروع بالأفراد...الاتجاهات العالمية" أكد عالمية الظاهرة في ضوء اتساع نطاق أنشطة وعمليات عصابات الجريمة المنظمة التي تقف وراء ظاهرة الاتجار بالبشر والتي غالبًا ما تكون متعددة الجنسيات، وأوضح أنه لا يوجد تقريبًا أي دولة في العالم غير معنية بهذه المشكلة. وعدد التقرير 127 دولة منبع للأفراد المتاجر بهم، و 96 دولة عبور و 137 دولة مصب، حيث يتم استغلال الأفراد المتاجر بهم في تجارة الجنس وعمالة السخرة، كما أوضح التقرير أن أكثر المناطق تأثرًا بتلك التجارة هي أوروبا الشرقية وآسيا. وقد سجلت معظم الدول العربية معدلًا منخفضًا أو شديد الانخفاض طبقًا للمقياس العالمي، باستثناء المغرب التي سجلت معدلًا مرتفعًا كدولة منبع بينما سجلت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة معدلًا مرتفعًا كدول مصب¹⁰.

3-2- تجارة المخدرات:

باتت تجارة المخدرات عملية مربحة ولزيادة الثراء عند العديد من المفسدين، أو لسد العجز المالي في موازنات بعض الدول، وتمثل التجارة بالمخدرات على المستوى الداخلي بالذين يزرعون المواد المخدرة، والذين يقومون بتسويقها على المستوى المحلي، أما على المستوى الدولي الخارجي

فتشمل قيام منظمات وبعض مؤسسات الدولة بعملية المتاجرة بالمخدرات مع العديد من الشبكات الإجرامية المنظمة.

شهدت الكثير من دول العالم النامي ومنه المغاربي نمو هذه التجارة بشكلٍ مروع، وما قد ينتج عنها من تكديس الأموال الطائلة في خزانات من يروج لهذه التجارة، مع ضعف واضح في معاقبة المخالفين سواء من قبل الدولة أو حتى من قبل المنظمات الدولية في العالم، إضافة إلى مؤثرات هذه التجارة على الدخل اليومي للفرد من خلال تعاظم المخدرات وكذلك انهيار منظومة القيم الاجتماعية للمجتمعات التي تعاني من مرض المخدرات.

يعود اندماج الدول المغاربية في الاقتصاد العالمي لتجارة المخدرات إلى ثمانينات القرن الماضي، ومن أهم هذه المخدرات نجد: الكوكايين، الحشيش Cannabis، فقد أصبحت إفريقيا اليوم تمثل منطقة استراتيجية لتجارة المخدرات القادمة من كولومبيا، فينزويلا والبرازيل، عن طريق ميناء "بيساو والرأس الأخضر في الشمال، ويفسر ارتفاع تجارة المخدرات بالمنطقة بسبب: القمع الذي تعرضت له عصابات المخدرات في القارة الأمريكية خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ما دفع بهذه الشبكات إلى البحث عن مناطق جديدة تستطيع من خلالها تسويق منتجاتها إلى الأسواق الأوروبية، كما تساهم نسبة الفساد والرشوة Corruption، المرتفعة بالقارة الإفريقية بدخول المخدرات، بهذا أصبحت إفريقيا تصنف ضمن القارات الأكثر استهلاكاً لمختلف أنواع المخدرات، ويمكن حصر الأسباب التي جعلت الدول المغاربية تتحول إلى منطقة مستقطبة لتهرب مختلف أنواع المخدرات ما يلي:

- أما أهم المخدرات التي تعبر منطقة المغرب العربي هي:

أ. القنب الهندي- دور المساحات المزروعة في المناطق الفقيرة:

حسب رئيس المكتب المركزي لمكافحة تجارة المخدرات (Ocritis) تلعب إفريقيا دوراً محورياً...، فطريق القنب الهندي تعبر كل من مالي وموريتانيا حتى تصل إلى المغرب العربي، كما ترسم طرق جديدة باتجاه كل من ليبيا ومصر.

ب. تهريب الكوكايين- دور الكارتلات العابرة للحدود وتفشي مظاهر الفساد:

منذ بداية القرن الجديد أصبحت القارة السمراء تشكل تدريجياً منطقة عبور جديدة للكوكايين،¹¹ رغم أن الكوكايين لا يتم إنتاجها في إفريقيا، فحسب الإنتربول قدرت الكوكايين التي تروج سنوياً بإفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي بحوالي 1.8 مليار دولار سنة 2011، فمنذ نهاية التسعينات أصبحت تجارة الكوكايين تعرف نشاطاً كبيراً في هذه المناطق بواسطة أكبر "كارتلات" Cartels المخدرات في أمريكا الجنوبية، حيث تصل الكوكايين إلى غينيا عبر البحر ليتم نقلها بعد

ذلك إلى السنغال وموريتانيا ثم إلى المغرب لينتهي بها الأمر بأوروبا، أما الطريق البري للكوكايين فيمر عبر موريتانيا والمغرب، أما الطريق الجوي يمر عبر الدار البيضاء ومالي، كما تحولت موريتانيا بصورة تدريجية إلى سوق الجملة Marché de gros لتجارة الكوكايين المرسل إلى السنغال والمغرب ليتم نقلها إلى أوروبا بواسطة الحاويات المخصصة لنقل وتصدير الأسماك¹². containers de poisson

3-3- تجارة السلاح:

تمثل التجارة بالسلاح تمثل نشاطاً واسعاً من أنشطة شبكات الجريمة المنظمة، إذ أن نشوء الحروب والنزاعات محلية كانت أم دولية قد شجعت وبشكل كبير على وجود أسواق كبيرة وضخمة للتجارة بالسلاح، من خلال عمليات البيع والشراء للأسلحة وبمختلف الأنواع، وتقوم شبكات الجريمة المنظمة بتشجيع بعض الجهات بإقامة الحروب والنزاعات من أجل زيادة الطلب على الأسلحة، إضافة إلى عقد الاتفاقيات بين بعض البلدان وتجار السلاح. إن أغلب النزاعات وبقاء الفوضى في بعض البلدان، تغذى وتشجع من قبل أطراف شبكات الجريمة المنظمة المتاجرة بالسلاح لغرض تصريف كميات كبيرة من السلاح، إضافة إلى قيام هذه الشبكات بتهريب الأسلحة دون علم بعض الحكومات إلى المتمردين في داخلها من أجل أحداث قلق في تلك الدول، إلا أن همها الأول هو تصريف بضاعتها من السلاح، فدول المغرب العربي تشهد تنامي هذه الظاهرة الخطيرة، ففي ليبيا، كان كبار المسؤولين يتولون عمليات التهريب حتى زوال نظام القذافي، ومنذ ذلك الحين، ازدهر تهريب الأسلحة من ليبيا إلى مصر وتونس والجزائر ومنطقة الساحل، وأدى إلى خلق مصالح خاصة سيكون من الصعب تفكيكها على أي حكومة ليبية في المستقبل. إضافة إلى ذلك، ساعدت المنافسات على السيطرة على النشاط غير المشروع على تغذية الصراعات العنيفة في جنوب ليبيا بين الميليشيات على أسس قبلية،¹³ ويشار في هذا السياق إلى أن الانكشاف الأمني الذي تعيشه دولة مالي يمثل تهديداً مباشراً للأمن بالمنطقة، خصوصاً بعد انتشار ملايين قطع السلاح الخفيف والثقيل بعد انتهاء الثورة الليبية، وإمكانية وصول هذه الأسلحة إلى أيدي جماعات الجريمة المنظمة المنتشرة في المنطقة.¹⁴

3-4- التجارة بالأموال القذرة:

انتشرت جريمة غسل الأموال القذرة أو تبييض الأموال بشكل كبير وواسع بحيث أصبحت ظاهرة تؤخذ بالحسبان، لما لها من آثار سلبية كبيرة على اقتصاديات الدول، لذلك اهتم الكثير من المنظمات الحكومية وغير الحكومية بهذه الجريمة وعدتها من أهم صور الجريمة المنظمة¹⁵.

وغسيل الأموال هو نشاط إجرامي تعاوني تتلاقى فيه وتتحد الجهود الشريرة لخبراء المال والمصارف وخبراء التقنية- في حالات غسيل الأموال بالطرق الإلكترونية والاستثمار المالي، إلى جانب جهود غير الخبراء من المجرمين، ولهذا تتطلب مثل هذه الجرائم دراية ومعرفة من قبل مرتكبيها وعملاً وتعاوناً يتجاوز الحدود الجغرافية؛ الأمر الذي جعل منها جريمة عابرة للحدود وجريمة منظمة ذات سمات عالية.

إن كل ذلك يؤدي إلى انتشار الجرائم وزيادة عدد المجرمين بسبب التحالفات التي تخلقها هذه العمليات بين العصابات الإجرامية في البلاد الذي تنتشر فيه عمليات تبييض المال الحرام ، حيث أن هذه الشبكات تحاول كلاً منها الظفر بالتعاقدات التي تقيمها مع مرتكبي عمليات غسيل الأموال، وتنشأ على أثر ذلك عدة شبكات إجرامية لهذا الغرض. كما أن عمليات غسيل الأموال تتم في العادة خارج حدود البلد الذي أخذت منه، خشية انكشاف أمرها ومصادرتها في الداخل، وهو ما يؤدي في النهاية إلى إخراج الأموال الطائلة، ومن ثم حرمان البلد وأهله منها.

وأيضاً تؤدي هذه العمليات إلى إثراء المجرمين وجعلهم أصحاب رؤوس أموال طائلة يسخرونها في العمليات الإجرامية وفي السلوك المنحرف الخارج على القانون. إن من يدفع ضريبة غسيل الأموال القدرة هو الفرد في البلد الذي تؤخذ منه هذه الأموال، والتي هي من الممكن أن تسد الكثير من الثغرات الموجودة في هذا البلد من ناحية تطوير المرافق الحياتية والاهتمام بدخول الأفراد وإنشاء مشاريع ذات أهمية ونفع للبلد. ونلاحظ أن هناك الكثير من البلدان التي تتمتع بثروات كبيرة، ألا أن ما يتمتع به الفرد في داخلها لا يكاد يسد رمق عيشه، فبالإضافة إلى عمليات نهب الثروات من هذه البلدان المختلفة، تساهم عمليات غسيل الأموال في استنزاف هذه الثروات الهائلة وتسخيرها لصالح جهات قامت بإخراجها على أنها أموال مشروعة، وذلك كفيل بزيادة واستشراء عدد المجرمين الذين ينعمون بأموال هي ملك للجميع وقد حصلوا عليها بهذه الطريقة غير المشروعة.

4-3-4- تصدير الإرهاب عبر شبكات الجريمة المنظمة:

أصبح الترابط الموجود بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة من بين المسلمات الثابتة عند دارسي المعضلات الأمنية، ذلك أن الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي تستند في أنشطتها وعملياتها الميدانية على تحالفات مع فواعل أخرى غير دولانية ومن أبرزها تنظيمات الإجرام المنظم. ويمكن رصد هذا التداخل والتعاون الموجود بين الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة في المنطقتين في مجموعة من النقاط ولعل أبرزها ما يلي:

التعاون والحماية المتبادلة، التأمين والدعم الوظيفي المتبادل، فالجريمة المنظمة تمول وتمون الجماعات الإرهابية وهذه الأخيرة توفر الحراسة وتؤمن طرق ومسالك التهريب لها. ثمة تداخل وتحالف خطير في المنطقة المغاربية-الساحلية بين الجماعات الإرهابية من جهة وعصابات الجريمة المنظمة من جهة أخرى بالنظر إلى وجود شبكة من المصالح المتبادلة بين الطرفين، الأمر الذي يساهم في تعقيد الوضع والمشهد الأمني في المنطقتين، خاصة بانتقال جماعات الجريمة المنظمة من جرائم اقتصادية إلى جرائم سياسية بالتحالف مع الجماعات الإرهابية مثلما حدث في مالي الأمر الذي عجل بالتدخل الفرنسي في المنطقة، نظرا لضعف الدول الساحلية عسكريا، إداريا، جمركيا لمنع تغلغل منظمات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية وعرقله تكامل الأدوار فيما بينهما¹⁶.

3-5-الهجرة غير الشرعية*:

إن هجرة الموت وهجرة اليأس الناتجة عن عدم توفر الأمن والاستقرار في الدولة يلجأ الأفراد إليها، غير مبالين بمصيرهم المستقبلي وما ينتظرهم، وقد عرفت المنطقة المغاربية ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر الصحراء الكبرى نحو شمال إفريقيا بالأخص الجزائر وليبيا للاستقرار فيها أو كمناطق عبور للضفة الغربية، والهجرة السرية من الظواهر الاجتماعية البالغة التعقيد والخطورة لما تشكله من تهديد للتماسك المجتمعي، حيث يتم تنظيم عملية الهجرة غير الشرعية بموجب اتفاقات تعقد بين المنظمين والمهاجرين غير الشرعيين مع تحديد المبالغ المالية¹⁷.

في هذا الصدد تعتبر الجزائر من الدول التي تعاني من ظاهرة الهجرة غير الشرعية بحكم موقعها وطول شريطها الحدودي البري (8122 كلم) وصعوبة التضاريس والمسالك لتحصين الرقابة وكذا قرب الجزائر من دول الساحل الإفريقي، خاصة مع الأزمة المالية التي عانت عدم الاستقرار السياسي والأمني ما جعلها معنية بطريقة مباشرة بشبكات الجريمة المنظمة المختصة بتهريب البشر، وبصورة كبيرة في أوساط الشباب الإفريقي بدءا من مالي، النيجر وهو الأمر الذي أقلق الجو العام للجزائر، وخاصة في الآونة الأخيرة أين أصبح الأفارقة يكتسحون جل المدن الجزائرية ما يشكل معه خطرا بليغا على أمن واستقرار الدولة¹⁸.

أما المغرب ونتيجة لوقعه الجغرافي وقربه من أوروبا على ضفتي البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي جعله هو أيضا منطقة عبور شأنه شأن الجزائر يقصده الألاف من المهاجرين السريين المتجهين إلى أوروبا والقادمين من دول جنوب الصحراء، وفي الآونة الأخيرة تحول هذا الأخير من دولة عبور إلى دولة استقرار الألاف من الأفارقة القادمين من جنوب الصحراء والمتمركزين غالبيتهم في الشمال بأعداد هائلة من شأنها أن تخلق أمور أخرى لا تحمد

عقبها،¹⁹ هذا بالنسبة للهجرة غير الشرعية نحو الداخل أي أن الدول المغاربية هي المستقبلية لكن في المقابل نجد ازدياد حجم تصدير الدول المغاربية للمهاجرين السريين نحو الخارج، حيث يتركون بلدانهم باتجاه الدول الأوروبية بالخصوص طلبا فب العيش الكريم، وفي هذه الحالة يتم استغلالهم من طرف الشبكات الاجرامية المنظمة ماديا وجسديا، وقد يبلغ الأمر خطورة عند توجيههم للجماعات الإرهابية.

4- آثار الجريمة المنظمة في الدول المغاربية

تُعدُّ الجريمة المنظمة كظاهرة غير قانونية من بين الاشكالات الأساسية التي تواجه الاستقرار الأمني للدول المغاربية، لما تخلفه من انعكاسات على مختلف الأصعدة، خاصة في ظل تدهور الأوضاع الأمنية في الساحل، إذ أصبحت المنطقة ممرا لعبور وانتاج كل أنواع المخدرات من هروين وكوكايين وأفيون ... وعمليات التهريب ومناجزة غير قانونية، ما انجر عنه تعميق حالة الفوضى والعنف، نتيجة غياب منظومة الأمن، والتي باتت تشكل تهديدا خطيرا.

1-4- الآثار المترتبة عن تجارة المخدرات والأسلحة في الدول المغاربية:

إن تفشي المخدرات في المجتمع المغربي والإدمان عليها من قبل كافة الشرائح والفئات ظاهرة باتت تؤرق استقرار المجتمع، خاصة انتشارها الهائل في أوساط الشباب عل إثر البطالة والتهميش والعزلة وحالات الفراغ، ومالها من تأثير على الصحة النفسية والعقلية والجسدية لمتعاطيها، حيث يُعد الإدمان على المخدرات من بين المشاكل المستعصية على الحل التي تواجه المجتمع الجزائري، في ظل الانتشار الرهيب لتجاريتها وتهريبها عبر الحدود الجزائرية، ودخولها الجزائر كسلعة تباع وتشتري.

تكلف الدولة ميزانية ضخمة في علاج ضحاياها ومن بين مخلفاتها الآثار السلبية المدمرة للحياة جراء فقدان التوازن النفسي وقد تصل بمدمنها لدرجة ارتكاب جرائم آخر كالسرقة والابتزاز للحصول عليها²⁰، الأمر الذي ينجر عنه تهديد التماسك الاجتماعي وفقدان الصحة العامة للمجتمع وتفكيك الروابط الإنسانية وقطع الوشائج والصلوات الاجتماعية مُخْلِفة حالات التفكك الأسري وانحراف المراهقين والشباب، وزيادة معدلات الجريمة في المجتمع، تشكل الجريمة المنظمة خاصة المتعلقة بتجارة المخدرات، تهديدا جديدا لأمن الدول المغربية بما فهم الجزائر التي تمس بتأثيراتها السلبية كافة الوحدات المرجعية للأمن دولة، مجتمعا، وأفرادا، وقد ساعدت عدة عوامل في انتشارها داخل المجتمع المغربي، لعل أبرزها: التقارب الجغرافي بين مناطق الانتاج والعبور، وعليه فإن تجارة المخدرات وترويجها داخل الدول المغربية من قبل نشاط الخلايا الإرهابية والجريمة المنظمة، من التحديات المفروضة على الدول المغربية، كونها تلحق الضرر

بالسلامة الصّحية او العقلية للمجتمع، وتماسك الدولة، فالمخدرات إذا هاجمت الفرد البشري، تُضعِفُ الشعوب، وكمحصلة تُضعف الدولة وأمنها.

أما بالنسبة لانتشار الأسلحة فقد ساعد الانفلات الأمني الراهن في كل من ليبيا ومالي على رواج تجارة الأسلحة ، وهذا ما نلاحظه خلال الأرقام الآتية حوالي 20 مليون قطعة سلاح صغيرة تسربت من ليبيا إلى الساحل الإفريقي، و3000 قاذفة أرض-جو، وحسب أجهزة الاستعلام البريطانية تعد ليبيا أكبر سوق أسلحة سوداء في العالم، حيث تم العثور على أسلحة مضادة للطيران من قبل وحدات الأمن الوطني الجزائري مدفونة تحت الرمل "بعين أميناس" المشكلة خطر حقيقي على الطيران المدني والعسكري في الجنوب الجزائري، مما أدى إلى توسيع دائرة تجارة الأسلحة، التي صاحبها ظهور عدة جماعات مسلحة كل واحدة تسعى للاستفادة من الوضع الأزموي فضلا عن القاعدة في المغرب الإسلامي.²¹

2-4- تداعيات الهجرة غير الشرعية على سلامة واستقرار أمن الدول المغربية:

انتشار الأمراض والأوبئة التي يحملها هؤلاء المهاجرون غير الشرعيون على إثر احتكاكهم بالمواطن، ويكمن التحدي الآخر المفروض على الدول المغربية من الظاهرة هو العلاقات التي تنسج بين جماعات تهريب المخدرات والمهاجرين السريين، وذلك باستغلال شبكات تهريب المخدرات لشبكات الاتجار بالبشر لتهريب المخدرات ونقلها وبيعها داخل ادول المغربية، الأمر الذي ينعكس سلبا على أمن الدول المغربية، حيث يؤدي تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى الدول المغربية التي أصبحت دولة عبور واستقرار للأفارقة في هجراتهم، إل تعاضم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة الانفاق الحكومي على تأمين الحدود، كما تنجم عنها آثار اجتماعية خطيرة جراء تعامل المواطن مع أشخاص لا يعرف عنهم شيء، بالإضافة إل انتشار الدعارة والسرقة.

3-4- الآثار الاقتصادية:

للجريمة المنظمة تأثيرٌ واضحٌ على اقتصاديات الدول المغربية؛ بحكم ما تسببه عصابات الجريمة المنظمة على حركة الأفراد والأموال من تهديدات، خصوصا في ظل وجود أشكالٍ مختلفة للجريمة الاقتصادية وتنوع أساليب ارتكابها، فضلا عن تأثيرها السلبى على المناخ الاستثماري للدول، وغالبا ما يكون القطاع السياحي أكثر القطاعات تضرراً في هذه الدول. وبالنظر إلى أنّ أغلب العمليات الإجرامية تهدف إلى نشر الرعب والخوف في الأوساط الاجتماعية؛ فإن ذلك يدفع الحكومات إلى توجيه مخططات أكبر لأغراض الأمن والدفاع؛ بدلاً عن توجيهها نحو أغراض أخرى تنموية بالدرجة الأولى، فعلى المستوى الاقتصادي تقوم عصابات الجريمة المنظمة بالسيطرة على قطاعٍ ما من الاقتصاد أو على الاقتصاد بأكمله،

وذلك بسبب ما تملكه من مبالغ طائلة، فضلاً عن تأثيرها على بعض المسؤولين في القطاع الخاص، واستغلالهم لتنفيذ جرائمها أو التغاضي عنها عن طريق الرشوة أو الابتزاز. كما تقوم عصابات الجريمة المنظمة بالتهرب الضريبي، والتشجيع على المعاملات المشبوهة، إضافة إلى عمليات غسل الأموال التي تقوم بها لإخفاء مصادر أموالها غير المشروعة؛ وهو ما يؤدي في النهاية إلى خسائر اقتصادية على مستوى الأفراد والشركات، وحتى على مستوى الاقتصاد بأكمله، فهو يخفي من جهة آثار العمل الجرمي، ويمكّن من جهة أخرى الفاعل من التمتع بثمار عمله؛ فيكون بذلك عاملاً مشجعاً على استمرار الجريمة وازديادها وارتكاب المزيد من الفساد، كما يترتب على تسلل العائدات غير المشروعة إلى قطاعات كاملة من الاقتصاديات الوطنية آثاراً سلبية تضر بالتنمية الاقتصادية، وتؤثر تأثيراً مباشراً في اقتصاديات الدول المغاربية.²²

ومن الآثار الناتجة عن الجريمة المنظمة على الاقتصاد الوطني أيضاً:

- تراجع وتدهور قطاع السياحة :

تعتبر الصحراء الجزائرية مثلاً وجهة للعديد من السواح الأجانب، خاصة تمنتراست التي بها آثار تاريخية ومناظر طبيعية خلابة وما تمثله الطاسيلي والهقار من خبايا الطبيعة هذا القطاع الذي يعد مصدراً مهماً في جلب العملة الصعبة لإنعاش الاقتصاد الوطني الذي يعاني من حالة التآزم، إلا أن عمليات اختطاف السواح الأجانب والرهائن مقابل الفدية لتمويل النشاطات الارهابية، أدى إلى تراجع وتدهور القطاع السياحي، هذا فضلاً عن زيادة الانفاق المتزايد على الدفاع لتأمين آلاف الكيلومترات من الحدود المكشوفة وما تتطلب من تكاليف مادية وبشرية ضخمة تثقل وتربك كاهل الحكومة.

- الإخلال بالبيات السوق وعدم التوازن بين العرض والطلب:

يظهر ذلك من خلال الأعمال والنشاطات غير الشرعية التي تقودها عصابات المافيا وشبكات الجريمة المنظمة، والموازنة للاقتصاد خاصة المتعلقة بجريمة غسل وتبييض الأموال، التي تؤدي إلى قيام اقتصاد مواز للاقتصاد الوطني.²³

4-4- الآثار السياسية:

تساهم الجريمة المنظمة بشكل كبير في زعزعة الاستقرار السياسي للدول، وذلك من خلال فقدان الثقة في العملية الديمقراطية، وفشل الحكومات في السيطرة على الجريمة، ودور الأخيرة في إفساد أجهزة الدولة عن طريق رشوة المسؤولين وأصحاب القرار السياسي في الدولة

وابتزازهم، واختراق الأحزاب والتنظيمات السياسية للوصول للسلطة والحفاظ على مصالحها؛ ما يؤدي في النهاية إلى تشويه العملية الديمقراطية، وسقوط الأنظمة السياسية في هذه الدول. كما تعرّض المنظمات الإجرامية سيادة الدول للخطر؛ فتنظيم المرور عبر حدود كل دولة هو صفة أساسية من صفات سيادتها، وهو ما تتجاوزها المنظمات الإجرامية عبر الدول؛ حيث تجتاز بجرمها الحدود، والدولة عاجزة عن التحكم في حدودها ومنع انتقال الجريمة إلى أراضيها؛ وفي هذا تحدّي لسلطة الدولة وسيادتها، بل لما يشكّل جزءاً جوهرياً من مفهوم الدولة.

إنّ المنظمات الإجرامية عبر الدول - بحكم طبيعتها - تقوّض المجتمع المدني، وتضيف درجة من الاضطراب على الشؤون السياسية المحلية، وتتحدى الأداء المعتاد للحكومة وسريان القانون، وتشلّ سلطة الحكومة، وربما هيمنت على الحكومة نفسها وأصبح النفوذ والسلطة بيدها، فطوال الثمانينيات كانت الجريمة المنظمة في إيطاليا وكولومبيا على علاقات وثيقة بالأحزاب السياسية الحاكمة وتسلمت إلى داخل الحكومة، كما قامت بقتل رجال الشرطة والقضاة والسياسيين والموظفين العموميين.²⁴

خاتمة:

إن الجريمة المنظمة بأوجهها المختلفة هي آفة ما تلبث أن تفتك بمجتمعاتنا المغاربية التي تنتشر فيها، إن ما شهده العالم من تغيرات وتحولات على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وانفتاح اقتصادي في ظل العولمة وحرية التجارة وسهولة تنقل الأشخاص والبضائع بين الدول، أدى إلى تطور الجريمة المنظمة وانتشارها لتصبح عابرة للحدود الوطنية وخطراً يهدد معظم دول العالم.

وهذه التغيرات والتحولات انعكست لاحقاً على الواقع الأمني للدول المغاربية، التي لم تبق بمعزل عن سلسلة هذه التحولات العميقة التي عرفها العالم.

يضاف إلى هذه العوامل سאלفة الذكر عامل الحدود المشتركة بينها وبعض الدول الإفريقية، حيث يعيش الساحل الإفريقي ظواهر إجرامية تتمثل في الإرهاب وتجارة المخدرات ورواج سوق الأسلحة، والتي شكلت ولا تزال تشكل معضلة خطيرة وتطرح في الوقت نفسه إشكالية الأمن في هذه المنطقة.

كما أخذت ظاهرة الجريمة المنظمة أبعاداً أمنية خطيرة وتحديات أخرى كالإرهاب والهجرة غير الشرعية والتي أدت إلى خلق توترات بالمنطقة، فالهجرة غير الشرعية القادمة من الدول الإفريقية باتجاه الدول المغاربية كالجزائر والمغرب وتونس، أصبحت تحتم على دول المنطقة

البحث عن الطرق و السبل الناجعة والفعالة لمواجهة المخاطر والتهديدات، وتكثيف الجهود من أجل إحداث نقلة نوعية في العمل التنسيقي و التشاركي والاندماجي المغربي. خاصة وأنه يتبين من متابعة الأحداث التي تجرى على المستوى الدولي أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية ليست في انحسار، ولكنها في تزايد مستمر، وفي تهديد دائم للأمن واقتصاديات الدول، يساعدها على ذلك سرعة وسهولة المواصلات بين الدول وازدهار العلاقات بين الدول في شتى مجالات الحياة ونجاح محترفي الإجرام في الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي وتسخيريه في خدمة أغراضهم الإجرامية، وأن الإزهاب الذي يقع تنفيذًا لمشروع جماعي هو الصورة المثلى للجريمة المنظمة وأشدّها خطرًا على كيان الدول في كافة المجالات، وهو الأمر الذي يستلزم معه ضرورة تضافر الجهود الدولية - دون إبطاء - من أجل توحيد الاستراتيجيات الأمنية بين دول اتحاد المغرب العربي، مع تجاوز الخلافات السياسية، تحقيقًا للمصالح المشتركة من خلال وضع التدابير والإجراءات اللازمة لدرء أخطاره ضامنًا لاستقرار الدول وتحقيقًا لأمنها المنشود من أجل رفاهية الشعوب.

فخطر الجريمة المنظمة قد تخطى الحدود ولم يعد بمقدور الدول مقاومتها إلا بالتعاون فيما بينها وبإشراك المجتمع بمختلف شرائحه الاجتماعية خصوصًا الهيئات المدنية والمؤسسات الدينية والثقافية من خلال استراتيجيات تتضمن سياسات تشريعية واقتصادية واجتماعية ترمي إلى معالجة أسباب الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وإذا كان المجتمع الدولي قد تنبه لهذه الخطورة وانعقدت من أجل ذلك مؤتمرات عالمية وإقليمية ومحلية بقصد التصد لهذا الخطر كل مرصد بسياسات تساوي أو على الأقل تقترب من حجم ذلك الخطر، إلا أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية لا زالت غير عابثة بهذه السياسات والإجراءات ولا يزال نموها مطردًا مما يستوجب معه بذل المزيد من الجهود واستمرار الدول المغربية بالتعاون فيما بينها تجاه مكافحة الجريمة، مع ضرورة إقامة أنظمة حكم ديمقراطية معبّرة عن الإرادة الحرة للشعوب، تحرص على سلطة القانون وتوفير الحريات للمواطنين، وتحترم حقوق الإنسان، ومؤسسات المجتمع المدني، وتتفاعل معها باعتبارها شريكاً حقيقياً في إدارة شؤون البلاد وتنفيذ برامج التنمية.

¹ - نزيه نعيم شلالا : الجريمة المنظمة ، منشورات الحلبي الحقوقية، 2010، ص 13.

² - هذا التعريف منسوب لأمير فرج يوسف: الجريمة المنظمة وعلاقتها بالإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين غير الشرعيين والجهود الدولية والمحلية لمكافحتها، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2015، ص20.

³ - نقلا عن :

Maria Louisa CESONI , Criminalité organisée : des représentations sociales aux définitions juridique, L.G.D.J, Paris France, 2004 . P 48.

⁴ - داود خير الله، الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، مجلة المستقبل العربي، السنة 27، العدد 309، بيروت، 2004 م، ص69.

⁵ - نوال بومليك: واقع الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الإفريقي، واقع الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الإفريقي، على الموقع الإلكتروني :

<http://www.qiraatafrican.com/home/new/%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%A9>

⁶ - نوال بومليك: المرجع السابق.

⁷ -- للاطلاع على مظاهر الفساد وأنواعه وتجلياته وتكاليفه، انظر، سوزان روز أكرمان، الفساد والحكم: الأسباب، العواقب، والإصلاح، ترجمة فؤاد سروجي، الأهلية 2003، عمان، الأردن. وروبرت كلتيجان، السيطرة على الفساد، ترجمة علي حسين حجاج، دار البشير 1994، عمان، الأردن

⁸ - نسرين عبد المجيد نبيه، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر

⁹ - اديبة محمد صالح: الجريمة المنظمة (دراسة قانونية)، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ص 35.

¹⁰ - او بالرغم من أن المعلومات الإحصائية المتوافرة عن هذه التجارة لن تكون دقيقة أبداً بسبب الطبيعة الخفية للجرائم ، فإن منظمة الائتلاف من أجل إنهاء الرق والتجارة في بالبشر – وهي منظمة أمريكية لحقوق الإنسان تم تأسيسها عام 1998 و تتلقى تمويلا حكومياً وتعمل في دراسة أبعاد تلك الظاهرة وتدريب العاملين في كل من القطاع الحكومي والجمعيات الأهلية حول كيفية مساعدة الأشخاص الذين تمت المتاجرة بهم وضمان الملاحقة الجنائية للمتورطين في تلك

الجريمة – تقدر أن ما بين 600 ألف شخص و 800 ألف عبروا الحدود الدولية كل عام، وينتج عن ذلك أرباح سنوية قدرها 9 مليارات دولار ، مما يضع الاتجار بالبشر في المرتبة الثالثة بعد تهريب السلاح والمخدرات في أنشطة الجريمة الدولية المنظمة.

¹¹ - عادل زقاغ و سفيان منصورى: واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي: مقارنة سوسيو-سياسية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد23، مارس 2016، ص 161.

¹² - عادل زقاغ و سفيان منصورى: المرجع نفسه، ص162.

¹³ - الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء، مركز كارنيغي للشرق الأوسط على الموقع الإلكتروني:

<http://carnegie-mec.org/2012/09/13/ar-pub-49370>

- ¹⁴ - نوال بومليك: المرجع السابق.
- ¹⁵ -- عماد صلاح، الفساد والإصلاح، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003م، ص 87
- ¹⁶ - دحموح طاهر: الأمن الوطني الجزائري بين الامتداد المغاربي وعمق الساحل الإفريقي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 16، الصفحة 61.
- * - الهجرة غير الشرعية هي الهجرة غير النظامية أو المنظمة والتي تتم سرا ودون علم السلطات المعنية أو الجهات الرسمية وخارجة عن القانون والأعراف الدولية.
- مكتب التعاون الدولي، الهجرة غير المشروعة ما بين الدول، ورقة عمل في إطار الندوة العلمية حول الهجرة غير الشرعية ليومي 03-04 جويلية، بيروت لبنان، 2011، ص04، منشورة على الموقع الإلكتروني: <http://www.carjj.org/1102/> ندوة/-
- ¹⁷ - حسن حسن الإمام سيد الأهل، مكافحة الهجرة غير الشرعية، على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2014، ص ص12-123.
- ¹⁸ - أسية بن بوعزيز: السياسة الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2018، ص43.
- ¹⁹ - أسية بن بوعزيز: المرجع السابق، ص44.
- ²⁰ - أحمد عبد العزيز الأصفر، عوامل انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع العربي (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)، 2004، ص114.
- ²¹ - Amrane M. MEDJANI. Le boom du trafic d'armes : frontière Algéro-Libyenne, Journal El watan week-end, Algérie. N° : 219, 21/06/2013, p 04.
- ²² - نوال بومليك: المرجع السابق.
- ²³ - درياس زيدومة، "جريمة تبييض الأموال وآليات مكافحتها"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، عدد1، 2011، ص32.
- ²⁴ - نوال بومليك: المرجع السابق.